المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف –ميلة-

ليسانس جد مسترك –حقوق -

امتحان الدورة العادية – السداسي الأول

المدة: ساعة ونصف

المستوى: السنة الأولى

الاسم .....

اللقب .....

الرقم التسلسلي .....

مقيـــاس: مدخل للعلوم القانونية

السؤال الأول :

قاعدة مكملة

1- المعيار

المعيار اللفضي (الشكلي) " مالم يكن هناك اتفاق على غير ذلك"

1- هل جميع القواعد الآمرة ملزمة؟ لماذا

نعم جميع القواعد القانونية أمرة، ولا يمكن للافراد الاتفاق على مخالفتها،

- لاتصالها الوثيق بكيان المجتمع

2- هل القاعدة القانونية المكملة ملزمة أم لا؟ مع التعليل

نعم القاعدة القانونية المكملة واجبة التطبيق (ملزمة) عند عدم وجود اتفاق. لأن القاعدة المكملة هي التي يجوز للافراد اما ان يأخذ ما جاء بحكمها او جاز لهم الاتفاق على مخالفتها واستبعاد حكمها، فاذا وجد اتفاق تخالف حكم القاعدة المكملة فيعد هذا الاتفاق صحيحا ويطبق الاتفاق ويستبعد القاعدة القانونية.

السؤال الثاني : "يصبح التشريع العادي نافذا بمجرد اصداره" ما رأيك في هذه العبارة؟

خاطئة – يعتبر التشريع العادي نافذا من خلال نشره في الجريدة الرسمية ويصبح ساري المفعول في الجزائر العاصمة بعد مضي يوم كامل من تاريخ نشره، أما المناطق الأخرى بعد يوم كامل من تاريخ وصول الجريدة الرسمية الى الدائرة والدليل على ذلك ختم الدائرة .

السؤال الثالث : اليك مجموعة من القوانين (القانون الدستوري، القانون التجاري، القانون المالي، القانون الاداري، القانون المدني، القانون الجنائي، القانون البحري، القانون الجوي، قانون الصفقات العمومية، قانون العمل) ضعها في الجدول للفرع الذي تنتمي اليه؟

فروع القانون العام	فروع القانون الخاص
القانون الدستوري، القانون المالي، القانون الاداري، قانون الصفقات العمومية، القانون الجنائي،	القانون التجاري القانون المدني، القانون البحري، القانون الجوي، قانون العمل

-اذكر معايير التمييز بين القانون العام والقانون الخاص

معيار أطراف العلاقة، معيار المصلحة، معيار طبيعة القواعد القانونية، ومعيار صفة الأشخاص أطراف العلاقة القانونية.

يسمى هذا المعيار بمعيار صفة الأشخاص اطراف العلاقة او ما يصطلح عليه بعنصر السيادة او السلطة اي انه في القانون العام تكون الدولة طرفا في العلاقة القانونية باعتبارها صاحبه سيادة، بمعنى كلما باشرت الدولة علاقتها باعتبارها صاحبة سيادة فانه يحكمها القانون العام، **اما** القانون الخاص فهو مجموعة من القواعد التي تنظم العلاقة بين الافراد بعضهم البعض او بينهم وبين الدولة، باعتبارها شخصا عاديا اي ان الدولة هنا لا تكون صاحبه سلطة والسيادة، بل تدخل في علاقاتها هذه كشخص عادي .

السؤال الخامس : اشرح بإختصار على نطاق تطبيق القانون من حيث المكان؟

إن تطبيق القانون من حيث المكان يتم وفقا لمبدآن يكمل كل واحد منهما الأخر، وهذين المبدأين هما مبدأ إقليمية، ومبدأ شخصية القوانين.

1- مبدأ الاقليمية: شرح المبدأ والأساس الذي يقوم عليه.

2- مبدأ شخصية القوانين شرح المبدأ والأساس الذي يقوم عليه

3- تطبيق مبدا شخصية القوانين ومبدا اقليمية القوانين في القانون الجزائري

بالرجوع للقانون الجزائري نجد ان المشرع الجزائري اخذ بالراي الراجح الذي رجح سياده الدولة على اقليمها، وبذلك فالقانون الجزائري إقليمي التطبيق اصلا وشخصي التطبيق استثناء.

4- الاستثناءات الواردة على مبدا اقليمية القانون الجزائري

أ- في مجال الحقوق والواجبات العامة

ب- في مجال تطبيق قواعد الاسناد

ت- مجال تطبيق قانون العقوبات